

نقطة ضوء



مشرف عقاب

mishrefeqab@yahoo.com

الخصخصة... الحديث القديم الجديد

يقال إن هناك خططا للتنمية الاقتصادية والخصخصة، وحديثا عن التنمية المستدامة والتطور، إن الخصخصة تشمل تخصيص مرافق حكومية تأتي في مقدمتها خطوط الهواتف الثابتة، والخدمات البريدية، ومحطات توليد الطاقة ثم تأتي في المرحلة الثانية تخصصات المراكز الصحية والاتصالات الدولية وخصخصة المراكز العلمية، ومراكز الشباب والأندية الرياضية، وكلف المجلس الأعلى للتخصص، بإعداد دراسة استراتيجية حول تخصيص المرافق الحكومية.

وذكرت المصادر أن اللجنة الوزارية الاقتصادية تجري اجتماعات مع عدد من الهيئات الحكومية والشركات المملوكة للدولة، بشأن خطة التخصص وإجراءات التعجيل الجدي لتتفيذ والبدء في برنامج التخصص خلال الفترة المقبلة، والخصخصة وتعريفها: نقل ملكية مؤسسة أو شركة أو إدارة حكومية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتقسيم إلى أسلوبيين، الأول بيع أصول الملكية للدولة إلى القطاع الخاص والثاني توقف الدولة عن تقديم خدمات لوجستية للمواطنين كانت تقوم بها في السابق وتعهدها للقطاع الخاص، لتقديمها للمواطنين واستثمارها، وإن ما يثار عندنا من مشاريع الخصخصة في ظل الأسلوب الحالي في وزارات الدولة ومؤسساتها في ظل بيروقراطية حكومية ومؤثر الفساد في تصاعد مستمر وعدم وجود قرار حكومي، تكون شبه مستحيلة، أغلب دول العالم تتبع فلسفة وهي عدم تخصيص القطاعات التي ترتبط بالسياسة والسيادة العليا للدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص لأن الدولة يجب أن تهتم بالأمور الكبيرة السياسية والإدارية والأمنية والاقتصادية المهمة، فالنقط عندنا يعتبر هو المورد الوحيد للبلد ولا يوجد أي مورد آخر لأنه مع الأسف منذ بداية استخراج النفط إلى الآن لا يوجد تخطيط سليم لوضع بدائل منذ أكثر من خمسين سنة، وأنه لا يجب خصخصة أي قطاع من قطاعات النفط لأن هذا يعتبر الشريان الوحيد والأهم للبلد، والخصخصة تحتاج إلى برامج وقرارات وإلى تغيير جذري في مفهوم وفلسفة وعمل الحكومة وإلى استغلال أمتل لجميع الطاقات البشرية والبنية التحتية، الخصخصة تعتمد على الشفافية والمنافسة الشريفة، ويجب ألا تؤثر الخصخصة على المواطنين الموظفين الذين يعملون في القطاعات التي سوف يتم خصصتها وإلا يفقدوا وظائفهم أو توضع شروط محيطة من قبل المستثمر الجديد، ويجب على الحكومة أن تجد مبادئ توجيهية ولا يتضرر الموظفون بالقطاع العام وأن يتم استيعابهم وبشروط مناسبة وعادلة، وضمان حصولهم على مكافآت مناسبة، والسؤال: هل سيحل قانون الخصخصة مشكلة البطالة وتعين الشركات جميع الكويتيين، وإن يتم بيع أو نقل ملكية أي مؤسسة بعد دراسة وافية وأن يتم بيعها بأسعار معقولة وإلا تتدخل الوساطة والمصوبية في هذا الأمر. أغلب دول العالم لا تخصص الشركات الراححة بل الشركات المتعثرة لتحسين وضعها المالي وأدائها، أغلب دول العالم التي تقوم بتخصيص مؤسساتها وشركاتها تحصل على قروض من البنك الدولي أو الصندوق الدولي الذي يضع لها برامج لتنظيم المسار الاقتصادي لها، ومعالجة الخلل والمشكلة فيها، وختاما: الخوف في آخر المطاف أن تكون الخصخصة مجرد تفتيح وبيع املاك الدولة لفئة قليلة على حساب الأكثرية والمال العام.

ثقافات



عبد العزيز التميمي

الرائد أحمد صبري والدكتوراه

أحمد صبري ينطبق على كل جيل الرواد العظماء محمود مختار النحات الرائد صاحب العمل الرائع تمثال «نهضة مصر» وكل ذلك الجيل الذهبي ممن بنى العماد الفني على عاتقهم ويفضل عطائهم إلا منتهى ليس لشئ من عرض الدنيا إنما كان عطائهم من أجل الفن بذاته كقيمة وتاريخ، وحقيقة كان الفنان والكاتب والشاعر المصري في تلك الفترة يسعى لتقدمه وأنا إذ أقر بإيماني التام بهذا النقاش والحوار الراقي الذي دار بيني وبين الفنان الكبير الأستاذ الدكتور خالد السماحي وقناعتي التامة بما طرح من رأي أقول له انني والله اخجل كل الخجل عندما اكتب عن قامة فنية يمثل الرائد احمد صبري ان اخاطبه دون القاب أو دون اعطائه ما يستحق من تقدير واحترام فانا والله يعلم انني لا أنجز على رفع عيني كناقد أو باحث أو كاتب في الشؤون التشكيلية في حديث عن القامة الرائدة احمد صبري لكن الدكتور خالد اقنعني بأن الفنان الكبير احمد صبري يفنه وعلمه وعطائه اكبر بكثير من كلمة «دكتور» فاتفقنا على ذلك معتبرا ما قاله الدكتور خالد السماحي درساً مفيداً يضاف الى سجل وتاريخ علاقتي به كفنان وأستاذ اتعلم منه كل يوم، فلا أقول غير شكر الدكتور خالد على ذلك.

وجهة نظر



حامد السيف

www.wijhatnathar.com

أين العدالة يا بلد؟

وما يحتويه من مخاطر اقتصادية واجتماعية وتعليمية وصحية وسكانية وثقافية. لذلك على الدولة ان تغير نهجها الحالي وتعمل على خلق نهج جديد في برامج جادة في تكافؤ الفرص ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وحساب عامل الزمن الذي في غير صالحنا. فيجب على الدولة أن تأخذ القرار الصحيح والمطلوب في وضع البرامج التنموية الحقيقية لحماية البلد من المخاطر القادمة والمتوقعة. ان البداية في تصحيح المسار مازال متاحا قبل فوات الاوان والوقوع في المحذور من قادم الأيام، فالبلد فيها كل الامكانات المادية والبشرية وخاصة من رجالها ونسائها والمبشرين القادرين على تولي ادارة البلد لخلق العمل الجاد والمطلوب لبدأ التنمية الحقيقية، وتفعيل أسس الدولة المدنية المستدامة لما فيه صالح هذا البلد الطيب، والله المستعان.

رأي آخر

عبد العزيز خريب

تويتر: Akhuraibet /http://khuraibet.blogspot.com

مؤسسات الدولة واحترام المواطن

من القيم التي كادت أن تضع وتندثر في المجتمع احترام الإنسان، فالذي ينظر إلى المجتمع نظرة فاحصة يجد أن القيم تتراجع ويحل مكانها أشياء لا ندري من أين أتت، فمعنى الاحترام هو اظهار التقدير للأخرين بجميع الوسائل لكسب محبتهم وتقديرهم، والاحترام له أنواع عديدة منها احترام الحقوق والواجبات والقوانين وكذلك المشاعر وعلينا اختصار أنواع الاحترام الواجب وهو احترام الوالدين، واحترام المرأة، واحترام ذوي الاحترام الخاصة، واحترام الكائن الحي، والمقدسات والعادات والتقاليد والأفكار والرأي الآخر، فأشكال الاحترام متعددة وصولاً إلى اظهار إعطاء كل فرد حقه بشكل متساو وعادل، واحترام الانسان ينبغي أن يعمم في الجهات الحكومية عبر دورات تأهيلية وورش عمل لشاغلي الوظائف الاشرافية من مسؤولين وقيادات قبل الموظفين وكذلك نضيف أهمية احترام أعضاء مجلس الأمة الذين أقسموا على احترام الدستور والقانون ومصالح الناس وكذلك السادة الوزراء الذين لا نراهم حتى في أماكن عملهم ويصعب الدخول إليهم، فالدستور كفل للإنسان الحق في العيش الكريم واحترام الحرية والخصوصية، والحق في التعليم، والحق في الحصول على الأمان والاستقرار، وتعتبر كل هذه من مظاهر احترام الإنسان من قبل الدولة.

ويظهر احترام الناس من قبل الدولة والجهات الحكومية بإعطائهم حقوقهم وعدم الانتقاص من كرامتهم واداء الواجب نحوهم دون التقليل من شأنهم أو الاستهزاء بهم أو توجيه الكلمات الجارحة لهم، ويكون أيضا بالاعتناء بهم من قبل المؤسسات الاجتماعية والجهات المختصة وتوفير الحياة الكريمة.

والاحترام هي صفة مغروسة في داخل الإنسان السوي، وهذه الصفة تلازم المواطنة في احترام القوانين وكذلك في تطبيق القانون على الجميع دون الأخذ باعتباريات ليس منها طائل سوى التفريق والخراب والفتنة، وعدم احترام المواطن والتعامل معه بشكل يختلف كثيرا عن مواطن آخر لديه معرفة بالمسؤولين وأصحاب المناصب و«واسطة»، كل ذلك لا يجعلنا نفكر بأننا نعيش في دولة مؤسسات وإنما شوارع و«دواعيس»! وكان مثل هذه الحالات تشير أن الإنسان بنفسه غير محترم وإنما اتاه الاحترام من هذه المعرفة أو «الواسطة».. ما هذا المنطق المعكوس الذي لا يعبر عن مجتمعنا وقيمنا الإسلامية الأصيلة؟ ألا يحترم الإنسان لذاته؟ لماذا لا يعامل الموظفون والمسؤولون الناس على قدم المساواة ويستثنى من ذلك الكبير ودنو الاحتياجات الخاصة؟

إن ديننا وعاداتنا وتقاليدينا تقدم الاحترام للجميع، وما يحدث بأن هذا ولدنا ومنا فينا وهذا يستحيل تطبيق القانون عليه وذلك لا يحترم القانون ويتجاوزه بانتهاك صارخ، كل هذه الصور موقفة ولا تعكس واقعنا، فلا ندري من أين استوردنا هذه الأشياء التي إن وجدت في مجتمع دمردت فيه منظومة القيم والأخلاق فهي لا تكتمل دون توافر الاحترام بين الناس.

تلميحات

زيد شحاتة



أسئلة.. لا نستطيع إجابتها!

كثير من الأسئلة يطرحها أبناؤنا لا يمكن الإجابة عنها، لا لأننا لا نجد الإجابة، لكن ربما لأنها فوق مستوى إدراكهم، أو لأنها مما لا نعرف إجابته بدقة، أو تتعلق بامر مخرج من قبيل أن يسالك فذلك الصغير، كيف أتيت أنا لهذه الدنيا؟ ولم أصلا أتيت؟

لا تخص الأسئلة التي لا يمكن إجابتها بصغارنا، فعقولنا مليئة بأسئلة نحن نعرف إجابتها، لكننا نحسبها داخل أرواحنا، حياة وحرجا من أنفسنا أن نقولها لأنفسنا.. ولو من باب التفكير بصوت عال!

هل يعرف أحدنا لم ترسل أولادنا إلى المدارس، رغم أننا ندرسهم ونعلمهم في بيوتنا، كل المواد الدراسية، ويكتوبون هناك أكثر مما يفعلون في مدارسهم.. والجواب أننا لا نستطيع تحملهم وشقاوتهم اليوم كله، فننخلص منهم بطريقة «شرعية»، نرضي ضمائرنا، بحجة إبعادهم عن الشوارع وما فيها، وأنهم يتعلمون.. يتعلمون ماذا؟ دعونا من التعليم، لماذا تكون موديين وخلقين وودودين جدا.. عندما نذهب لأي مؤسسة حكومية، للحصول على وثيقة ما، أو قضاء شأن ما، وخصوصا إن كانت مسألة «المرابعة» عويصة.. طبعاً الجواب الأغلب سيكون، أننا نريد أن نكون قدوة حسنة لبعض موظفينا «عسى ولعل» أن نتحسن أخلاقهم بالتأثر، وحتى لو «باحث والتأثير» ويتروكا قاعدة «راجعتنا الأسبوع القادم، ويال سذاجتنا..

حسبة مغلوطة

عليه البصيري

a.h.albossiri@gmail.com Twitter: @alialbossiri1



غزالة بزالة... تحقرص تمقرص «2-2»

فهي فلتته فتلا شديدا فأرأته كأنه واقف من شدة دورانه وحتى تقال للسهم دَر السهم دار دورانا جيدا فكان الجملة تنتهي بعد للشمس قبل أن ترمي سهامها ولو جمعت شرح الجملة بما فهم فهم من المعاني التي أسلفت وقد تعني غير ذلك في شرح العبد لله فهي حكومة فاصلة لا ترى لرويتها بادئة ولا لعملها مصادقية بسبب بعض مسؤوليها غير الأفكاء الا من رحم ربي وشهدنا بهم خلال مسيرتنا الصحافية واليوم نعود لنقول للحكومة لا نريد الأलगاز في عمل الحكومة حين تعطي مشاريع لأناس سرقوها من أصحابها الحقيقيين وتركن في الأدرج مشاريع حقيقية لا يملك أصحابها واسطة وهم مبادرون فكل ما نتمناه أن تتعامل بعض الجهات الحكومية بمعاملة واضحة وضح الشمس لا تحتاج إلى شخص متخصص في فك الأलगاز لمعرفة ما تريد وما لا تريد فهل سنرى الغزالة تعدل عملها في البزالة حتى تحقرص وتمقرص من يتصيد عليها الزلالة أي الأخطاء والزلل؟

توقفنا عند كلمة بلاغة أي بلوغ الشدة والجهد في أمر ما ومن دون تفكير سأقول من وزارة الى وزارة ومن جهة الى جهة في لواهيب الصيف الحارقة يقوم المراجعون بالسعي بين صفا الوزارات ومروءة الإدارات دون إنجاز للمعاملات ما لم يكونوا يعرفون فلانا أو وصى عليهم فلنتان وليس كما شرحها المورخ الرشيد حين قال قد تكون قتلت للعد تبعا لسياقها بلاغة بلاغتين در أي واحد اثنان إرم؟ بل هي تعني في نظري وشرحي دور ولف على الإدارات وخدتها كعب داير بينها في مجمع مثل مجمع الوزارات الذي يحوي أغلب وزارات الدولة أو بين سفيساء الوزارة الحكومية الواحدة المنتثرة شمال الكويت وجنوبها لتؤدي معاملة كان يفترض أن تؤديها بمكان واحد مثل أي دولة لديها رؤية مستقبلية في خطط المستقبل العملية وما جاءت كلمة در والتي أعتقد مؤرخنا العزيز بوجود شيء من التناغم في أصول المعاني، حين أُرِدَف بالشرح أن أدُر تعني شدة الدوران وتقال للمغزل «أدرت المغزل»